وثيقة

المؤتمر القومى للتعليم العالى

القاهرة فى ٨،٧ ذى القعدة ١٤٢٠هـ

الموافق ١٣، ١٤ فبراير ٢٠٠٠م

مقدمة :

يمثل تطوير التعليم العالى أحد المتطلبات الأساسية التى اتجهت مصر إلى العناية بها على طريق إعداد وتنمية مواردها البشرية، للقيام بأعباء التنمية القومية الشاملة، والتفاعل مع معطيات وتحديات عصر الانفجار المعرفى والعولمة.

وتنطلق عملية التطوير الشامل للتعليم العالى فى مصر من رؤية واضحة لطبيعة التحديات والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية فى كافة المجالات العلمية واتقنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع دراسة واعية لطبيعة التأثيرات المتزايدة للعولمة وعصر المعرفة وثورة الاتصالات، وما حدث من طفرات تقنية ومعرفية.

لذلك تم فى أكتوبر ١٩٩٨ تشكيل لجنة قومية لتطوير التعليم الجامعى والعالى برئاسة الأستاذ الدكتور وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى، انبثق عنها ست لجان فرعية لدراسة المجالات التالية:

١ ـ التطوير الهيكلى والتنوع.

٢ ـ تطوير الأداء وتقييمه.

٣ ـ تطوير نظم التعليم العالى.

٤ ـ تطوير الدراسات العليا.

٥ ـ الاقتصاديات والتمويل.

٦ ـ مواءمة التعليم العالى لاحتياجات المجتمع.

وتمت الاستعانة بتقارير لجان القطاعات بالمجلس الأعلى للجامعات، وتقرير ندوة «تطوير التعليم الجامعى والعالى» التى عقدت فى يونيو ١٩٩٩ بمشاركة خبراء البنك الدولى، وحصاد جلسات الاستماع التى شارك فيها شخصيات عامة من المهتمين بالتعاليم العالى، وممثلو اتحادات الطلاب والنقابات المهنية وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومجموعة من الإعلاميين ورجال الأعمال والاقتصاد.

وأسفرت الجهود السابقة الجهود السابقة عن وضع مشروع خطة استراتيجية للتطوير الشامل لمنظومة التعليم العالى فى مصر حتى سنة ٢٠١٧ طرحت على مؤتمر قومى تحت رعاية رئيس الجمهورية يومى ١٣، ١٤، فبراير لمناقشتها واقرارها.

وفى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر تلا الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء الرسالة التى تفضل السيد الرئيس بتوجيهها إلى المؤتمر، والتى أشاد فيها بدور الجامعات ومؤسسات التعليم العالى فى تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، وألقى على المؤتمر مسئولية البحث عن صيغة ملائمة لتقديم تعليم متميز للطلاب باعتبارهم ثروة قومية تقع عليهم مسئولية قيادة الأمة إلى مستقبل أفضل.

ثم عرض السيد رئيس مجلس الوزراء رؤيته للقضايا المطروحة على المؤتمر، وطالب بضرورة وضع وتنفيذ برامج للإصلاح على المدى القصير، وأخرى على المدى المتوسط، وثالثة على المدى البعيد.

وفى ضوء ما سبق أقر المؤتمر إعلان المبادىء والتوصيات التالية:

إعلان المبادىء

نحن المشاركون فى المؤتمر القومى للتعليم العالى، والمجتمعون فى القاهرة يومى ٧، ٨ ذى القعدة ١٤٢٠هـ (١٣، ١٤ فبراير ٢٠٠٠م).

انطلاقا من تراث هذه الأمة وقيمها الأصيلة، وما استقر فى ضميرها ووجدان أبنائها من تعظيم لقيمة العلم، وتكريم لمكانة العلماء، نصت عليه آيات عديدة من القرآن الكريم، وجئت عليه الاحاديث النبوية الشريفة.

وتجاوبًا مع المبادئ والمواثيق الدولية التى شاركت مصر فى صياغتها: ميثاق الأمم المتحدة، والعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وانطلاقًا من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، الذى ينص على أن «لكل شخص

الحق فى التعليم» وعلى أن يكون التعليم العالى متاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم». والمبادىء الأساسية الواردة فى الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز فى مجال التعليم، والتى تنص على أن الدول الأطراف تتعهد بـ «جعل التعليم العالى متاحًا للجميع على أساس القدرات الفردية»، والتوصيات المعنية بالتعليم العالى التى صدرت عن لجان ومؤتمرات دولية وإقليمية.

بحق هذا كله، ومن أجل هذا كله، نعلن ما يلى:

مادة (١) : اتفاقنا على استراتيجية للتطوير الشامل للتعليم العالى فى مصر، تأخذ بعين الاعتبار المبادىء والأسس التى وردت فى تقارير اليونسكو، والتى تتبلور حول المفاهيم التالية:

١/١ إحلال التعُلم مدى الحياة، ليأخذ مكانة القلب فى المجتمع.

١/٢ إعادة النظر فى مختلف مراحل التعليم وإحكام الربط فيما بينها.

١/٣ توسيع أطر التعاون الدولى فى مجالات التعليم.

١/٤ التنسيق بين اعتبارات المحلية والحفاظ على الهوية القومية، وبين متطلبات العالمية فى صياغة النظم التعليمية.

١/٥ ضمان التنوع فى السياسات والنظم التعليمية، لتستجيب لمطالب واحتياجات مختلف فئات المجتمع وشرائحه، وتتسق مع موارد الدولة وخطط التنمية.

١/٦ تأكيد الممارسة الديمقراطية وبناء الشخصية المتكاملة للطالب، بما يسهم فى تأصيل نمط متميز من المواطنة الواعية والإيجابية، ويزيد من دعم أسس المعرفة ومهارات المبادرة والعمل الجماعى، مع التأكيد على ضرورة مراعاة الموارد المحلية، وممارسة المهن الحرة، والإقدام على تنظيم المشروعات وتنفيذها.

٧/١ أهمية مشاركة قطاعات المجتمع المختلفة فى تمويل التعليم دون التضحية بمتطلبات الجودة والمستوى المتميز الهادف للتعليم العالى.

٨/١ استثمار تطور التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصال، للوصول بشكل أسرع وأكثر كفاءة إلى استيعاب المعرفة فى عالم الغد.

مادة (٢) : اتفاقنا على أن تحقق هذه الاستراتيجية وظائف التعليم العالى، وفى مقدمتها:

١/٢ إعداد الطلاب للتعلم وتنمية قدراتهم فى حقول البحث العلمى.

٢/٢ إعداد خريجين فى مجالات التخصص المختلفة لتحمل ومواجهة مسئوليات الحياة فى صورها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣/٢ إتاحة التعليم للجميع، وتأكيد أهمية التعليم المستمر والتدريب.

٤/٢ التفاعل والعمل المشترك مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية فى المجتمع.

٥/٢ مواكبة المتغيرات العالمية وتنمية صيغ التعاون الدولى ومجالاته.

مادة (٣): اتفاقنا على أن الأهداف الاستراتيجية للتطوير تتمثل فيما يلى:

١/٣ التكوين المتكامل علميًا وتقنيًا وفكريًا وثقافيًا، والتنمية المستمرة للموارد البشرية، بما يتوافق مع متطلبات العصر وتقنياته، ويسهم فى تنمية موارد المجتمع، وتحقيق نموه، ودعم قدراته.

٢/٣ توظيف البحث العلمى، وتنمية القدرات العلمية واستحداث تقنيات تسهم فى حل مشكلات المجتمع وإحداث التنمية القومية.

٣/٣ تعظيم دور مؤسسات التعليم العالى كمواكز تعليم وتثقيف وتنوير لمصر والعالم العربى والإفريقى والإسلامى، وتوسيع نطاق مشاركتها فى الفعاليات الدولية، مع تأكيد الهوية المصرية والحفاظ على الانتماء القومى.

٤/٣ التطوير الإدارى الشامل لمؤسسات التعليم العالى، وإدماج متطلبات الجودة الشاملة والتطوير المستمر فى هياكلها وآلياتها.

٥/٣ تطوير نظم التعليم وقواعده بما يتيح فرص التطبيق الواعى للتعلم المستمر أو التعلم مدي الحياة.

مادة (٤) : اتفاقنا على أن تكون المبادىء الهادية للتطوير هى:

١/٤ مواكبة التطورات العلمية والتقنية،واستيعاب التقنيات التعليمية الحديثة ومواصلة تطويرها.

٢/٤ التوافق مع المتغيرات العالمية، والانفتاح على المؤسسات والمنظمات التعليمية العالمية.

٣/٤ تأكيد دور البحث العلمى فى مؤسسات التعليم العالى، وتوفير الموارد المالية والبشرية والتيسيرات التشريعية لانطلاقه وتطوره لخدمة العملية التعليمية، وتنمية الرصيد المعرفى، وحتمية المشاركة فى تنمية المجتمع، ومساندة قطاعات الانتاج والخدمات.

٤/٤ ضمان التطوير الذاتى المستمر للهياكل التنظيمية والوظيفية والبرامج التعليمية والمناهج ، وكذلك نظم وآيات العمل التعليمى والعلمى والبحثى والإدارى، وهو ما ينسحب ـ بدوره على كافة عناصر المؤسسة التعليمية في إطار نظام شامل لتحقيق الجودة الشاملة، وتقييم الأداء المؤسسى بشكل واع.

٥/٤ توفير فرص التعليم المستمر، وكفالة حرية الاختيار في تشكيل البرامج التعليمية ومجالات التخصص، والمزج بين التخصصات بما يتوافق وقدرات الطلاب وتوجهاتهم، ويحقق متطلبات سوق العمل المتطورة.

٦/٤ الربط بين مناهج التعليم ومتطلبات قطاعات الانتاج والخدمات والموارد القومية.

٧/٤ استثمار تقنيات المعلومات والاتصالات فى تطوير وتنويع نظم وأشكال وبرامج التعليم، وإتاحتها للراغبين فى التعليم دون قيود.

٨/٤ التنسيق بين منظومة التعليم العالى ومنظومة التعليم ما قبل الجامعى، والتأكيد على أهمية تطوير دور كليات التربية وتحديث أساليبها لتكوين مُعلم المرحلة قبل الجامعية على أسس علمية وتربوية وانتمائية فعالة.

٩/٤ الارتفاع بمستوى المعاهد العليا، وإزالة التمييز بينها وبين الجامعات، وإدماجها فى صميم منظومة التعليم العالى باعتبارها مسئولة عن قطاع مهم ومؤثر من التعليم الفنى والمهنى يتكامل ـ بالفعل ـ مع ما تقوم به الجامعات.

١٠/٤ تأكيد استقلال مؤسسات التعليم العالى، وإتاحة فرص التميز والتنوع بينها، واستصدار قانون جديد للتعليم العالى، يحدد المبادئ والقواعد العامة، ويؤكد أهمية إعمال قواعد الجودة الشاملة، وشروط الاعتماد للمؤسسات والبرامج التعليمية، وما تمنحه من الدرجات العلمية.

١١/٤ التأكيد على الدور الفاعل لعضو هيئة التدريس، وأهمية التنمية المتكاملة والمستمرة، والتقييم الموضوعى المنتظم لأدائه.

١٢/٤ التأكد على أهمية الترابط والتكامل فيما بين مؤسسات التعليم العالى، وإتاحة الفرص لتزاوج التخصصات، وتنمية شبكات العلوم البينية المتداخلة، وتوفير فرص الحركة المرنة للطلاب بين تلك المؤسسات التعليمية من خلال إحداث نظام قومى للمؤهلات العلمية يحدد مستوياتها ومتطلباتها وعلاقات بعضها ببعض.

١٣/٤ الربط والتكامل بين مؤسسات التعليم العالى، ومؤسسات الانتاج والخدمات، واشراك ممثلى تلك القطاعات فى اتخاذ قرارات التطوير والتنويع فى التعليم، بما يتوافق واحتياجاتهم المستقبلية.

١٤/٤ التنمية الثقافية والفنية والرياضية والرعاية الاجتماعية للطلاب، وإتاحة فرص المشاركة الطلابية فى مختلف الفعاليات العلمية والبحثية، وأنشطة وبرامج خدمة المجتمع.

١٥/٤ ابتكار أشكال متنوعة من نظم مساهمة فئات المجتمع المستفيدة، فى تحمل أعباء التعليم ونفقات التطوير والتحديث، مع عدم الإخلال بمبدأ ديمقراطية التعليم.

مادة (٥) : اتفاقنا على أن أفضل أسلوب للتطوير الشامل هو الذى يقوم على مشروعات مدروسة بدقة، وذات قيمة مضافة عالية فى تطوير منظومة التعليم العالى.

وفى هذا الصدد، يؤكد المشاركون فى المؤتمر القومى أهمية القيام بمشروعات جديدة فى المجالات الآتية:

١/٥ التطوير التشريعى والمؤسسى، وإعادة هيكلة المنظومة القومية للتعليم العالى.

٢/٥ تطوير النظم والبرامج والموارد والتقنيات التعليمية والمُكوِّن التدريبى لاكتساب المهارات.

٣/٥ تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والفئات المعاونة وتطوير الأداء والهياكل الوظيفية.

٤/٥ تطوير الدراسات العليا والبحث العلمى.

٥/٥ التطوير والتحديث الإدارى، وتعميق استخدامات تقنية المعلومات.

٦/٥ تطوير وتفعيل العلاقات مع قطاعات الانتاج والخدمات، وتنمية برامج خدمة البيئة.

٧/٥ تطوير وتفعيل العلاقات الخارجية والتعاون الدولى.

٨/٥ تطوير وتفعيل نظم وآليات تعميق الأنشطة الطلابية، وتحسين منظومة الحياة الجامعية.

٩/٥ رعاية المتفوقين والموهوبين وتأهيلهم.

١٠/٥ إنشاء مراكز التميز العلمى والبحثى.

١١/٥ اقتصاديات وتمويل التعليم العالى.

١٢/٥ تقييم الأداء والاعتماد فى ظل نظام الجودة الشاملة.

التوصيات

أولاً : فى مجال التطوير التشريعى والهيكلى والبنية الأساسية للتعليم العالى:

(١) إصدار تشريع جديد للتعليم العالى يحدد التوجيهات العامة والمبادىء الرئيسية فى إنشاء وادارة وتقييم مؤسسات التعليم العالى، وينظم شئون أعضاء هيئة التدريس والعاملين بها، والشئون المالية، وأسس التنظيم الأكاديمى. على أن تصدر لوائح تفصيلية خاصة لكل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالى تعكس الخصائص المميزة لكل منها.

(٢) إنشاء «المجلس الأعلى للتعليم العالى» لتنسيق شئون مؤسسات التعليم العالى المختلفة وتوجيه أعمال التطوير والتنمية المستمرة.

(٣) تطوير تشكيل لجان القطاعات واللجان النوعية وتحديد اختصاصاتها بحث تمثل فيها الجامعات والمعاهد العليا، كما يشترك فى عضويتها ممثلون لمجالات الانتاج والخدمات والمجالات المهنية المرتبطة بتخصصات تلك اللجان. تكريس مبدأ التسيير الذاتى لمؤسسات التعليم العالى بحيث يتم نقل الاختصاصات والسلطات إلى إدارات الجامعات والمعاهد.

(٤) تكريس مبدأ التسيير الذاتى لمؤسسات التعليم العالى بحيث يتم نقل الاختصاصات والسلطات إلى إدارات الجامعات والمعاهد.

(٥) تطوير كليات التربية وإعادة هيكلتها لإعداد المعلم الذى يوائم الاحتياجات المستقبلية عن طريق الارتقاء بمستواه العلمى والأكاديمى، مع التوسع فى قبول حملة الشهادات الجامعية بالدراسات العليا فى هذه الكليات.

(٦) إنشاء «الهيئة القومية لتأكيد الجودة والاعتماد» باعتبارها هيئة مستقلة ينظم عملها القانون الجديد للتعليم العالى.

(٧) إعداد «النظام القومى لتعادل المؤهلات الدراسية».

ثانيًا : فى مجال تطوير أنماط جديدة للتعليم:

(١) التوسع فى نظم التعليم المفتوح والتعليم عن بعد باستخدام التقنيات الحديثة.

(٢) التوسع فى القبول بهذه الأنماط الجديدة من التعليم وترك تحديدها للسلطات المختصة.

(٣) إنشاء «جامعة مصر المفتوحة» تشارك فيها مؤسسات التعليم العالى واتحاد الإذاعة والتلفزيون وغيره من الجهات ذات الصلة بتقنيات انتاج المواد التعليمية والوسائط المتعددة.

ثالثًا : في مجال ضوابط إنشاء الكليات والمعاهد:

(١) اعداد خريطة جديدة لنظومة التعليم العالى يراعى فيها التوزيع المكانى والحجم الأمثل لمؤسسات التعليم العالى تبعًا للموارد الطبيعية والاحتياجات، والتوزيع السكانى، وخطط التنمية الشاملة.

(٢) الالتزام بالضوابط التى تنظم إنشاء مؤسسات التعليم العالى، والتى تتمشى مع قواعد وفلسفة نظام «الاعتماد» بحيث تمر الموافقة بثلاث مراحل:

* استيفاء كافة المقومات المادية والبشرية والتعليمية واعتماد البرامج والمقررات.

* الترخيص ببدء الدراسة.

* الاعتراف ENDORSEMENT بعد التأكد من سلامة تنفيذ وجودة العملية التعليمية.

(٣) المراجعة الدورية لمؤسسات التعليم العالى التى سبق اعتمادها كل ثلاث سنوات للتأكد من استمرار إلتزامها بشروط الاعتماد وتوافر مقومات الاعتراف، وفى حالة المخالفة يسحب الاعتماد (أو الاعتراف).

رابعًا: في مجال نظام قبول الطلاب ورعايتهم:

(١) أن يكون قبول الطلاب للدراسة بمؤسسات التعليم العالى فى حدود الاعداد التى تقررها المجالس المعنية فى ضوء الإمكانات المتاحة.

(٢) أن يراعى فى تحديد تلك الاعداد احتياجات سوق العمل المحلى والخارجى التى تكشف عنها دراسات مستمرة للعرض والطلب على التخصصات المختلفة، يقوم بها «المركز القومى لمتابعة الخريجين» (المقترح إنشاؤه).

(٣) تطوير معايير القبول بالجامعات والمعاهد العليا لتشتمل على مجموعة الدرجات فى الشهادة الثانوية العامة (أو ما يماثلها)، ودرجات المواد المؤهلة للقبول

فى كل كلية أو معهد، فضلاً عن اختبارات القدرات التى تحددها لجان مختصة من التربويين والمتخصصين وممثلى قطاعات الانتاج والخدمات ذات العلاقة. ويكون التوزيع الجغرافى عاملاً مهما فى توزيع الطلاب على مؤسسات التعليم العالى عند توفر شروط القبول بها، وذلك لعلاج مشكلة اغتراب الطلبة والطالبات وما يترتب عليها من تضخم أعباء المدن الجامعية.

(٤) تنمية ودعم الأنشطة الطلابية فى الأصعدة الثقافية والرياضية والفنية، وتحسين منظومة الحياة الجامعية والرعاية الاجتماعية والصحية للطلاب، وذلك لتعميق المواطنة والانتماء القومى، وتفعيل دور الاتحادات الطلابية.

(٥) إقرار وتنفيذ برامج التميز لأصحاب المواهب والمتفوقين من الطلاب، ووضع الوسائل المتكاملة لرعايتهم وتأهيلهم لدورهم القيادى المستقبلى.

خامسًا : فى مجال تطوير المناهج الدراسية والمحتوى العلمى للمقررات:

(١) تكليف الأقسام العلمية فى كل كلية ومعهد بمراجعة المناهج والمقررات الدراسية بصفة منتظمة لتحديثها وتحقيق:

أ ـ ارتباط المحتوى بمتطلبات المجتمع وأوضاع سوق العمل.

ب ـ تنمية المهارات والقدرات التطبيقية إلى جانب تنمية الرصيد المعرفى للطالب.

جـ ـ تنمية القيم والمبادئ الأخلاقية والسلوكية.

د ـ تنمية القدرة على المشاركة فى العمل الجامعى.

(٢) تكليف الكليات والمعاهد بإصدار توصيف للمقررات الدراسية، يحدد المتحوى العلمى لكل منها، وعدد ساعات التدريس ومستوى المقرر أو الفرقة التى تدرسه.

(٣) تصنيف مقررات الدراسة إلى المجموعات التالية:

* متطلبات الجامعة أو المعهد.

* متطلبات الكلية أو المعهد.

* متطلبات القسم العلمى (التخصص).

* مقررات اختيارية.

(٤) إلزام عضو هيئة التدريس القائم بتدريس أو مقرر باتباع المنهج حسب الوصف المعتمد، ومتابعة القسم العلمى المختص للتنفيذ.

(٥) إتاحة الفرصة للطلاب للاختيار بين المقررات الدراسية حسب رغباتهم وقدراتهم، سواء من مقررات نفس القسم العلمى الذى يتخصصون فيه أو أقسام أخرى بذات الكلية أو المعهد أو من كليات ومعاهد أخرى، على أن تمثل المقررات الإجبارية ثلثى المقررات وتمثل الاختيارية الثلث الآخر.

(٦) تفويض مجالس الكليات أو المعاهد بإعداد مقترحات لتعديل وتوصيف المقررات ومحتوياتها العلمية وعدد ساعات التدريس.

(٧) التوسع فى التطبيق التدريجى لنظام الساعات المعتمدة.

(٨) التوسع فى تطبيق نظام الإرشاد الأكاديمى للطلاب، وتوفير التدريب المناسب لأعضاء هيئة التدريس على هذا النظام.

سادسًا : فى مجال تطوير نظم وطرق التدريس والتعليم:

(١) قيام الكليات والمعاهد بإعداد آليات وترتيبات تسمح بتدريب طلابها فى مواقع العمل بمؤسسات الانتاج والخدمات ذات الصلة بموضوع دراستهم، وأن يشكل هذ التدريب جزءاً مهمًا من متطلبات إنجازات المقررات تحتسب عنه درجات فى التقييم النهائى للمقرر.

(٢) الاستعانة فى تقديم الدروس العملية والتدريبات التطبيقية بذوى الخبرة والتأهيل العلمى المناسب من الممارسين بقطاعات الانتاج والخدمات.

(٣) اعتبار البحوث والتقارير التى يعدها الطلاب ضمن مكونات الاختبار والتقييم للمقررات المختلفة، وتدريب الطلاب على استخدام المكتبات والبحث فى قواعد المعلومات.

سابعًا : فى مجال نظم الاختبارات:

(١) اتباع نظم التقييم الحديثة التى تكشف عن قدرات ومواهب الطالب الحقيقية، والالتزام بنظم التقييم المستمرة خلال الفصل الدراسى.

(٢) إلغاء نظام اللجان المشتركة لإقرار اختبارات السنوات النهائية فى الكليات المتماثلة، والاستعاضة عنه بإقرار مجموعة من المعايير تلتزم بها الأقسام العلمية عند وضع الاختبارات.

ثامنًا : فى مجال الكتب والمذكرات وما يماثلها:

(١) التزام عضو هيئة التدريس والطالب بالأخذ بنظام قائمة المراجع والكتب والمصادر العلمية المختلفة من خلال إعداد «قائمة القراءات المقترحة» لكل مقرر، دون التقيد بما يسمى (الكتاب الجامعى) و (المذكرة الجامعية).

(٢) تتصدى الأقسام العلمية لظاهرة تزوير الكتب والمذكرات وتتولى مساءلة مَنْ يشاركون فى إعدادها وترويجها بين الطلاب، كما تتولى إدارة الكلية أو المعهد منع المكتبات التجارية المصرح لها بالعمل داخل نطاقها من التعامل فى تلك المذكرات أو الكتب المزورة، وإلغاء التصاريح الصادرة لها فى حالة المخالفة، وتتم الاستعانة بأجهزة الدولة المختصة لمنع الجهات خارج الجامعة من ترويجها.

تاسعًا : فى مجال اختيار أعضاء هيئة التدريس:

(١) تعيين الخريجين المتميزين فى حدود الأعداد التى تقررها مجالس الأقسام كطلاب بحث.

(٢) اختيار المتميزين من الحاصلين على درجة الماجستير فى وظيفة مدرس مساعد.

(٣) يكون التعيين فى جميع وظائف هيئة التدريس ومعاونيهم عن طريق الإعلان الذى يتقدم له من يستوفى الشروط سواء من ذات الكلية أو المعهد أو من الخارج.

عاشرًا : فى مجال تنمية وتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس:

(١) إنشاء «المركز القومى لتكوين وتنمية وتطوير شئون أعضاء هيئة التدريس» ليباشر الوظائف التالية:

* تطوير نظم اختير وإعداد أعضاء هيئات التدريس.

* تطوير نظام ترقية أعضاء هيئة التدريس بحيث لا يقتصر على البحوث العلمية التى تجيزها لجان الفحص فقط، بل يشمل أيضًا الأداء التعليمى والجوانب السلوكية والإسهام فى الأنشطة الطلابية، وخدمات المجتمع وتنمية البيئة.

* تطوير نظام متكامل لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس يشمل نشاط التدريس، والبحث العلمى ، والأنشطة العلمية والاجتماعية والثقافية، على أن يشمل النظام التقييم الذاتى فى صورة تقرير يعده عضو هيئة التدريس عن إنجازاته، وتقييم القسم العلمى، وتقييم الطلاب.

* التزام أعضاء هيئة التدريس بساعات مكتبية يوجدون خلالها لتقديم الإرشاد والمعونة للطلاب، وللمشاركة فى الأنشطة الجامعية المختلفة.

* تنظيم الدورات التأهيلية فى أصول التربية وتقنيات التعليم لأعضاء هيئة التدريس الجدد.

* تنظيم دورات التدريب والتنمية المستمرة فى مجالات التخصص المختلفة لأعضاء هيئة التدريس.

* إتاحة الفرصة لأعداد متزايدة من أعضاء هيئة التدريس للتعرف على المتغيرات التى حدثت فى برامج التعليم الجامعى فى أقسام مماثلة لأقسامهم فى بعض جامعات العالم.

* تنظيم دورات مكثفة لطلاب البحث والمدرسين المساعدين لمساعدتهم فى التعرف الشامل على التطورات العلمية فى مجالات تخصصهم، فضلاً عن تدريبهم على مناهج البحث العلمى وتقنياته للمساعدة فى إنهاء بحوثهم للماجستير أو الدكتوراه.

* تنظيم دورات تدريبية تنشيطية لأعضاء هيئة التدريس فى فترات زمنية مناسبة، لمساعدتهم فى متابعة التطورات العلمية العالمية فى مجالات تخصصهم.

(٢) إنشاء مرتبة «الأستاذ المتميز» يرقى إليها الأساتذة ذوو الانتاج العلمى المميز بعد حصولهم على درجة أستاذ.

(٣) وضع ميثاق شرف يحكم أداء أعضاء هيئة التدريس بمنظومة التعليم العالى، ويحدد مسئوليات وواجبات عضو هيئة التدريس والمنهج السلوكى الذى يمثل من خلاله القدوة الطيبة لطلابه، والتصدى بحزم لبعض الظواهر السلبية التى تشوب العملية التعليمية ومنها ظاهرة الدروس الخصوصية.

(٤) تفرغ عضو هيئة التدريس هو جوهر العملية التعليمية، مما يستلزم وضع ضوابط حاكمة لحسن أداء مهامه التعليمية والبحثية، وتحسين هيكل الرواتب والمكافآت بما يضمن حياة كريمة لعضو هيئة التدريس، تمكنه عمليًا من أداء رسالته، بالإضافة إلى تطوير نظام التأمين الصحى لأعضاء هيئة التدريس وعائلاتهم.

الحادى عشر : فى مجال تطوير المعاهد العليا والمعاهد الفنية المتوسطة:

(١) تجميع المعاهد الفنية المتوسطة فى كيانات علمية (كليات تكنولوجية) طبقًا للتوزيع الجغرافى، وتكون هذه الكليات المقترحة تحت الإشراف العلمى للجامعة التى تقع فى نطاقها الجغرافى. وعلى قطاعات ومؤسسات الإنتاج والخدمات توفير فرص التدريب لطلاب هذه المعاهد لتخريج فنى على مستوى يتلاءم مع متطلبات سوق العمل.

(٢) إعداد برامج متكاملة لتطوير المعاهد العليا على أسس علمية تطبيقية متطورة، تأكيداً لدورها الفاعل فى توجهات مسار التنمية القومية، وربطها بالمجتمع بحيث يتكامل دورها مع دور الجامعات.

(٣) العناية بالمعاهد الفنية المتوسطة والعالية وإمدادها بالمعامل والورش الحديثة اللازمة لتخريج كوادر مدربة، وعلى مستوى مرتفع يجعلها قادرة على تنمية المجتمع، وكذلك تطوير البرامج والمقررات الدراسية فى هذه المعاهد.

(٤) العمل على تغيير النظرة المجتمعية تجاه خريجى المعاهد المتوسطة الفنية والعالية، بمعادلة الشهادات التى تمنحها تلك المعاهد، والاعتراف بها بعد استيفائها للشروط والمتطلبات اللزمة للمعادلة، لما لهذه المعاهد من دور مهم فى إعداد الكوادر الفنية التى تحتاجها خطط التنمية فى البلاد، مع فتح قنوات علمية تسمح بانتقال الطالب من المعهد الفنى إلى الجامعة وبالعكس لاستكمال الإعداد الأكاديمى والتأهيلى للطالب.

ثانى عشر: فى مجال تطوير الدراسات العليا والبحوث:

(١) البدء فى تطبيق نظام الاعتماد بالنسبة لبرامج الدراسات العيا.

(٢) تخصيص كلية (أو أكثر) للدراسات العيا فى كل جامعة بحيث يتوافر لها فريق متفرغ من أعضاء هيئة التدريس المتميزين.

(٣) يقتصر تقديم برامج الماجستير والدكتوراه على الكليات الجامعية التى تتوافر لها الإمكانات العلمية والبشرية والتجهيزات المناسبة حسب شروط نظام الاعتماد.

(٤) يكون تقديم برامج الدبلومات والشهادات المهنية والتطبيقية مرتبطًا بتوافر أعضاء هيئة التدريس المتمرسين فى الجوانب التطبيقية، وبالاستعانة بالممارسين من ذوى الاختصاص والتأهيل العلمى المناسب.

(٥) تشجيع الكليات المختلفة على تقديم برامج مشتركة للدراسات العليا

تضم أكثر من تخصص (مثل الجمع بين الهندسة والاقتصاد أو الإدارة، أو الجمع بين العلوم الطبية والعلوم الإنسانية).

(٦) أعمال معايير ونظم دقيقة لاختيار الطلاب الراغبين فى الدراسات العليا تعتمد على اجتياز الاختبارات المقننة عالميًا للالتحاق بفرع التخصص المطلوب، فضلاً عن اجتياز اختبارات قدرات فى اللغة العربية واللغة الإنجليزية (وغيرها من اللغات ذات الأهمية لفرع التخصص المطلوب) والحاسب الآلى.

(٧) أعادة تحديد رسوم الدراسة بالدراسات العليا لتعكس التكلفة الحقيقية للتعليم دون دعم، على أن يتم تخصيص منح دراسية للمتفوقين والنابهين من الطلاب.

(٨) دعم وتنمية وبرامج الدراسات العليا وآليات البحث العلمى، وربطها باحتياجات خطة التنمية الشاملة، والاهتمام بالدراسات البينية والبحوث التطبيقية والعلوم المستقبيلة مثل الهندسة الوراثية وعلوم الليزر. وتشجيع الفرق البحثية، وإعداد مخطط بحثى عام لكل جامعة ومعهد عال يرتبط بخطط واحتياجات مرافق الإنتاج والخدمات.

(٩) التوسع فى إنشاء ودعم مراكز التميز العلمى والبحثى فى مؤسسات التعليم العالى، وربطها بمراكز البحوث القومية والإقليمية.

(١٠) وضع آلية لتنمية التبادل العلمى والبحثى وتفعيل الاتفاقيات الثقافية والعلمية والتكنولوجية مع الجامعات الأجنبية وتعظيم الاستفادة من العلماء المصريين فى الخارج.

(١١) التوسع فى إيفاد بعثات خارجية إلى جامعات مميزة فى التخصصات الجديدة والنادرة، وبخاصة العلوم المستقبلية والعلوم البينية.

ثالث عشر: فى مجال تمويل التعليم العالى:

(١) تمويل التعليم العالى مسئولية تضامنية للمجتمع مما يستدعى ضرورة البحث عن مصادر جديدة إضافية ومتعددة للتمويل.

(٢) التوسع فى نظام إقراض الطلاب غير القادرين، على أن يتم سداد تلك القروض وفق النظام الذى تقره الدولة.

(٣) التوسع فى تخصيص منح دراسية للطلاب المتفوقين يتم تمويلها من مصادر الدخل الإضافية التى تحصل عليها الجامعات والمعاهد العليا، ومن إسهامات قطاعات الأعمال والهبات والتبرعات من الأفراد والمؤسسات.

(٤) يتم تحديد موازنة كل مؤسسة تعليمية من خلال رقم إجمالى يتولى مجلس المؤسسة توزيعه حسب النظام الداخلى المعتمد.

(٥) تعمل الجامعات والمعاهد العليا على تنمية مواردها الإضافية بالتوسع فى استثمار طاقاتها العلمية والبحثية بتقديم الاستشارات والخدمات التدريبية وبرامج الدراسات الحرة والتعليم المفتوح وبرامج خدمة البيئة والمجتمع.

(٦) تحتفظ الجامعات والمعاهد بأرصدة الصناديق الخاصة لاستخدامها فى أغراض تطوير التعليم، وتنمية أعضاء هيئة التدريس وتجديد المبانى والتجهيزات، وتخضع تلك الاستخدامات لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات.

(٧) تخضع مؤسسات التعليم العالى الحكومية لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات فى أسلوب تصرفها فى أموال الدعم الحكومى.

(٨) لمؤسسات التعليم العالى الحق فى أن تكون لها موازنات لا تتقيد بالقواعد المعمول بها في أجهزة الدولة، ويكون لها رحيل الفوائض من سنة لأخرى.

رابع عشر: فى مجال تطوير هياكل وتقنيات الإدارة بمؤسسات التعليم العالى:

(١) تطويرهياكل الإدارة العليا بمؤسسات التعليم العالى بما يلائم ظروف ومتطلبات كل منها، واستحداث وحدات تنظيمية جديدة على مستوى الإدارة العامة بحسب ما يتوافر من مقومات مثل:

- مركز تقنية المعلومات والاتصالات.

ـ مركز تنمية القيادات العلمية والإدارية.

(وتعتبر تلك المراكز نقاطًا على الشبكة القومية التى تضم المركز القومى لتقنيات التعليم، والمركز القومى لتطوير القيادات الإدارية، والمركز القومى لتكوين وتنمية وتطوير شئون أعضاء هيئة التدريس).

(٢) إعداد جدول زمنى للانتهاء من ميكنة الأعمال الإدارية وتنمية شبكات الاتصالات ونشر استخدام البريد الالكترونى بين وحدات المؤسسات التعليمية.

هذا ويوصى المؤتمر بأهمية وضع آلية تضمن فاعلية تنفيذ التوصيات السابقة، وذلك على النحو التالى:

(١) إعداد خطة قصيرة الأجل تشمل مشروعات يتم تنفيذها فى أمد قصير (الأعوام الدراسية «٢٠٠١/ ٢٠٠٢»، وأخرى فى أمد متوسط «٢٠٠١/ ٢٠٠٥» وثالثة فى أمد بعيد «٢٠٠١ ـ ٢٠١٧».

(٢) استمرار اللجنة القومية الدائمة للتعليم العالى في الإشراف على التنفيذ وتوجيه آلياته.

(٣) قيام اللجنة القومية الدائمة للتعليم العالى برئاسة الأستاذ الدكتور الوزير بتكليف فريق عمل يتفرغ لإدارة التغيير وتنفيذ الخطط والمشروعات المقترحة فى توصيات المؤتمر القومى للتعليم العالى، ويكون فريق العمل حلقة الاتصال بين المجلس الأعلى للتعليم العالى والمؤسسات التعليمية، ويقوم بمهمة التخطيط والتنسيق والمتابعة لبرامج التغيير.

(٤) الالتزام بجدول زمنى للتنفيذ والإعلان عن هذا الالتزام بتحديد مدد للتنفيذ وتوقيتات محددة بشكل قاطع.

(٥) عقد مؤتمر قومى للتعليم العالى مرة كل عامين لمتابعة التنفيذ.